مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

قطار الإصلاح السعودي..
مزيد من الحقوق للمرأة

السبت, 3 أغسطس 2019
إصدار خاص 21

المحتويات

- الإصلاح السعودي مستمر.. تمكين المرأة يبلغ ذروته..... 3
- المجدد محمد بن سلمان: صوت الشعب..... 5
- التطلع إلى المستقبل: كسر الحواجز أمام تمكين مستدام للمرأة..... 8
- المرأة السعودية ورحلة الحقوق والواجبات..... 11
- المرأة السعودية نصف الوطن 2020..... 13
- المرأة السعودية نحو مستقبل واعد..... 17
- "الخطاب الإعلامي" وقرارات تمكين المرأة الأخيرة..... 20
- محمد بن سلمان وتحقيق المستحيلات..... 22
- المرأة السعودية في رؤية الأمير..... 23
- تمكين المرأة في سوق العمل في ظل "رؤية السعودية 2030"..... 25

الإصلاح السعودي مستمر..
تمكين المرأة يبلغ ذروته

بلغت عملية تمكين المرأة في السعودية ذروتها، مع صدور مراسم ملكية بإجراء تعديلات جوهرية على أنظمة وثائق السفر، والأحوال المدنية، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، ركزت على تعزيز المساواة بين الرجال والنساء، وإزالة فقرات قديمة تتعلق بولاية الرجل على المرأة في إصدار وثائق السفر.

من بين أهم القرارات في هذا السياق، منح المرأة الحق في إصدار وثائق السفر لها، بالإضافة إلى منحها مزيدًا من الحقوق في عملية التبليغ عن الولادة، أو الطلاق، وتمكينها من الحصول على الإبلاغ عن حالة الزواج أو الطلاق أو الرجعة أو التطليق أو المخالعة، وحقها في الحصول على سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، وتعديلات على تعريف محل إقامة المرأة.

وتفاعل المجتمع من التغييرات الأخيرة، واعتبرها نصرًا لمشروع الإصلاح الكبير الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبمتابعة مباشرة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.

وفيما يتعلق بحق السفر، كان النظام السابق يلزم أفراد الأسرة (الفتيات) بالحصول على تصريح بذلك من رب الأسرة، سواء بالولاية أو القوامة أو الوصاية، بينما نص التعديل الأخير على أنه "يكون منح جواز السفر وتصريح السفر للخاضعين للحضانة والقصّر المتوفى وليّهم، وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية"، وهو ما يعني صراحة أن مسؤولية رب الأسرة (الأب أو الأم) انحصرت في الخاضعين للحضانة والقصر، ما يجعل هذا الحق بيد الأبناء فوق السن القانونية. ويعالج هذا الأمر مشاكل أسرية حدثت أخيرًا تتعلق بقضايا ومشاكل اجتماعية استخدمت بها بعض نصوص الأنظمة لصالح طرف ضد آخر، في حين أن حلول هذه المشاكل يمكن حلها، سواء أسريًا أو عن طريق المحكمة المختصة.

أمَّا حق العمل للمرأة، فقد تمَّ تعديل تعريف العامل بأنه: كل شخص طبيعي - ذكرًا أو أنثى- يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيدًا عن نظارته. ويعني ذلك عمليًا المساواة بين الرجل والمرأة في العمل، وحقها في المنافسة على دخول السوق بقوة. ولحق بهذا التعديل تعديل آخر نص على: "العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي

تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه".

وانتصر تعديل آخر في نظام العمل للمرأة من خلال منع فصلها أو إنذارها بالفصل خلال فترة الحمل أو إجازة الوضع، وذلك من خلال النص التالي: "لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع". وسبقت هذه الخطوات، قرارات أخرى لا تقل جرأة أبرزها السماح بقيادة المرأة للمركبات، وهو القرار الذي ظل محل تجاذب مجتمعي على مدى ٣٠ عامًا، وانتهى أخيرًا بتطبيق سلس في جميع المدن السعودية، ورافقه قرارات أخرى تتعلق بالتصدي لمحاولات التحرش، بالإضافة إلى قرارات بالسماح للعائلات بحضور المناسبات والمباريات الرياضية، وكذلك تعديلات على بعض الأنظمة المتعلقة بحضانة الأطفال، وإعطاء المرأة حق الحضانة بشكل أساسي، بدلاً من الأنظمة السابقة التي تلزمها برفع قضية في حال رغبتها في تولي حضانة أطفالها، ودخول المرأة إلى أغلب الوظائف الحكومية التي كان آخرها مرفق العدل من خلال إعلان توليتها منصب كاتب العدل.

اللافت أن كل هذه القرارات اتخذت ونفذت خلال فترة قصيرة جدًا، ولم يكن حتى أكثر المتفائلين يتوقع تطبيقها في ضعف هذه الفترة. والأكثر إثارة أن المجتمع تقبلها بشكل سريع وسلس جدًا، وكان في كل إجراء يتساءل: ما الذي نحتاج أيضًا؟!

الأكيد أن هذه الفترة الإصلاحية الذهبية ستذكر في التاريخ كثيرًا، وسيترتب على ما اتخذ خلالها كثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي ستدفع بالسعودية وأبنائها إلى المستقبل.

المجدد محمد بن سلمان: صوت الشعب

د. نجاة السعيد*

التعديلات على نظامي الأحوال المدنية ووثائق السفر التي تعترف بأن المرأة يمكن أن تكون رب أسرة، وتسمح لها بالتقدم لطلب الحصول على جواز سفر والسفر إلى الخارج من دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من "ولي الأمر"، تشير إلى أن المرأة السعودية قد أصبحت كاملة المواطنة، والدولة بقيادة المجدد محمد بن سلمان، صاحب مشروع "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، فعلاً دخلت مرحلة مهمة في التطوير والتنمية وبداية عهد نهضة جديد.

على المرأة أن تدرك أن هذه الحقوق "تكليف وليس تشريفًا"، وأنها الآن كاملة المواطنة، وبالتالي عليها أن تكون أكثر وعيًا ومسؤولية تجاه التحديات الكبيرة التي تمر بها السعودية، وتحديدًا الأمير محمد بن سلمان. من الطبيعي أن هذا الأمر سيحتاج إلى وقت، لأن وضع المرأة السعودية في السابق جعلها معزولة في عالمها الذي له تقاليده الخاصة يختلف عن عالم الرجال، أو بالأصح بعيد عن الجو العام لشؤون البلاد بكل تعاقيده. هذه العزلة كانت لها عواقب اجتماعية واقتصادية سلبية متعددة على النساء وعلى تنمية الدولة، لذلك هذا التحديث الاجتماعي والاقتصادي بما فيه تمكين المرأة، ستكون بداية علامة فارقة في البلاد لها تحدياتها.

إن ما قام به المجدد محمد بن سلمان، زلزل كثيرًا من المعتقدات والتقاليد القديمة، ليس فقط لوضع المرأة، بل أيضًا بخصوص إدارة الدولة الداخلية ومفهومها للدين، وحتى بالنسبة للسياسات الخارجية، وذلك بالعزم على تحويل السعودية من دولة استهلاكية معتمدة على النفط إلى بيئة استثمارية جديدة وتأسيس عهد ما بعد النفط، سيكون للمرأة دور فاعل به. فهذا التحديث للمفاهيم والأسس القديمة بالتأكيد لن تكون مرحبة من قبل الجميع، خاصة من كانوا مستفيدين من النهج القديم. لذلك لا تتعجب المرأة السعودية حتى بعد التعديلات الأخيرة بخصوص مساواة المرأة وإعطائها الأهلية الكاملة، سيواجه محمد بن سلمان بحملة هجمات شرسة من قبل الكثير داخل المنطقة وخارجها.

لقد وصف ولي العهد السعودي أن الفكر المتشدد الذي مورس ضد المرأة في عهد الصحوة الغابر بأنه حالة غير طبيعية طرأت على المجتمع السعودي بعد عام ١٩٧٩. وبالتالي هنا أدخل فكر جديد على السعودية وهو أن الدين عبارة عن تأسيس حضارة وليس فقط تطبيق لطقوس بدون تفكير. فمن خلال العقل والمنطق يمكن للإسلام أن يكون مصدرًا للتطور وليس عقبة أمام

* باحثة سعودية في الإعلام السياسي

التقدم، وخاصة للمرأة؛ لأنه عن طريق هذا الفكر التنويري سيجتمع العلم والإسلام، وهذا لا يمكن تحقيقه بدون مجتمع مستنير يدعم المرأة والرجل.

ومع أن هذا الفكر يدعمه الكثير في السعودية، ومؤكد المرأة، إلا أنه يغضب أتباع الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين والمتشددين. فهذه الفئة الإسلاموية المؤدلجة لا يهمها في الدين سوى عدم اختلاط المرأة بالرجل وإصدار الفتاوى والتصاريح السخيفة التي لا تمت للدين بصلة، مثل: قيادة السيارة تؤذي مبايض وحوض المرأة، وأنها ستفتح بابًا للفساد كأن تنزل المرأة في أي وقت لمقابلة عشيقها. هذا عدا الفتاوى عن زي النساء، وعن تحريم الرموش الصناعية، وإزالة الشعر، وعن عدم جواز افتتاح المراكز الرياضية للنساء، وغيرها من الفتاوى التي جعلت من الدين الإسلامي أضحوكة أمام العالم. أمَّا مناقشة القضايا التنموية مثل مكافحة الفقر والبطالة ودور المرأة في التنمية الاقتصادية، فهذه أمور لا تعنيهم؛ لأن همهم تجهيل وتسطيح المجتمع، خاصة المرأة، ليتمكنوا من السيطرة عليه وبالتالي هذا يفيدهم سياسيًا وماديًا.

فكما أتباع الإسلام السياسي أصبحوا أعداء لولي العهد السعودي، كون رؤيته التجديدية تصيب مشروعهم الإسلاموي الاستغلالي في مقتل، فالدول المهيمنة الغربية لن تكون أقل عداوة.

تحويل دولة كبيرة مثل السعودية، لها ثقلها السياسي والديني المؤثر على المنطقة، من دولة استهلاكية معتمدة على النفط إلى دولة استثمارية منتجة، يرعب الكثير من السياسيين في الغرب، وخاصة من نهشهم الفساد. فهذه الدول سيطرت عليها نخب فاسدة استفادت كثيرًا من وضع الدول العربية، وخاصة المنتجة للبترول، وبالتالي لا تريد أن يتغير الوضع. هذه النخب هي سبب تدهور ثقة شعوبها في المؤسسة السياسية ولجوئهم لانتخاب مرشحين خارج هذه المؤسسة، وهذه كانت أحد أسباب انتخاب ترمب. فلو حللنا لوجدنا أن من يهاجم الأمير محمد بن سلمان في الغرب، هم أنفسهم تقريبًا من يهاجمون ترمب؛ لأن هدفهم الاستفادة من استمرار الأوضاع المؤسساتية الفاسدة على ما هي عليه. فكما ترمب يعدُّ شخصًا خارج هذه المؤسسة، كذلك ولي العهد السعودي يعتبر عضوًا غريبًا عن الصفقات التي اعتادوا عليها. فهذه المجموعة لا يهمها تنمية واستثمار وإيجاد فرص عمل حتى في أميركا، فكل همها ما يدخل جيوبها، وبالتأكيد لن تهمها حقوق مرأة سعودية. فالهجوم المستمر على السعودية، وعلى ولي العهد السعودي، تحديدًا، بحجة حقوق الإنسان والديموقراطية، ما هي إلا أكذوبة لتغطي على هدفهم الأساسي بالاستغلال المادي والهيمنة.

إن هذه النخب المهيمنة في الغرب تريد فرض نموذجها على دول المنطقة بدون مراعاة اختلاف الثقافات والظروف. فكثير من المفكرين العرب، وحتى السياسيين مثل ولي العهد السعودي، يؤمنون بأنه لن ينجح النموذج الغربي أو أي نموذج آخر مستورد دون إصلاح الوضع العربي الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة. إن الديموقراطية التي صرعنا الغرب بفرضها على العرب، لن تنجح بمجرد نسخ نموذجهم، وقد شاهدنا النتائج الكارثية في العراق وأفغانستان وبلاد الثورات العربية. فلا يمكن تجديد منزل فقط بطلاء الألوان الجديدة بدون تنظيف وإعادة بناء الخراب القديم. لكن للأسف تفكير الغرب المهيمن لا يعطي الفرصة للاستماع حتى إلى شعوب المنطقة إلا لمن يوافقه الرأي، إما بسبب الغطرسة والاعتقاد أن أنظمتهم هي الأفضل، أو بسبب المصلحة بنشر الفوضى باسم الديموقراطية.

لقد امتدح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، المواطنين السعوديين في سياق كلمته بمؤتمر مبادرة الاستثمار المواطنين السعوديين بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٨، وقال: "همة السعوديين مثل جبل طويق، ولن تنكسر إلا إذا انهد هذا الجبل وتساوى بالأرض"، وقد ذكر هذا الجبل رمزًا على صمود وقوة الشعب السعودي. ستثبت الأيام القادمة أن الشعب السعودي، وفي مقدمته المرأة، سيكون فعلاً مثل جبل طويق في مواجهة التحديات التي تعصف بالمجدد محمد بن سلمان؛ لأنه صوت الشعب، والمرأة تحديدًا، في تحقيق تقدم بلاده.

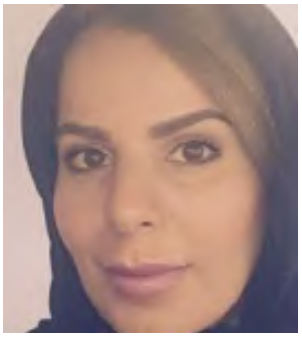

التطلع إلى المستقبل: كسر الحواجز أمام تمكين مستدام للمرأة

رقية الزميع*

منح القرار رقم (٦٨٤) وتاريخ ١٤٤٠-١١-٢٧هـ، والذي صاحبه تعديلات في الأنظمة والتشريعات في المملكة، المرأة حقوقًا عززت وضع ومكانة المرأة السعودية. ومن خلال تلك التشريعات، فإن المملكة الآن، قد أصبحت في مقدمة دول المنطقة تعزيزًا لمكانة ومكتسبات المرأة، متجاوزة حتى بعض دول المنطقة التي كانت قد سبقتنا في منح المرأة حقوقها.

على مدى عقود طويلة، كان فيها نصف المجتمع السعودي "معطلاً" ولم يتم إشراكه في خطط التنمية في المملكة، إلا في حدود ضيقة لم تتعدَ التعليم والصحة. وحيث إنه لا يمكن لقطار التنمية المستدامة لأي أمة أن يسير بوتيرة متسارعة دون أن يُبنى على قاعدة راسخة، وهذه القاعدة لا تقتصر على أنظمة اقتصادية فعالة أو بنية تحتية ذات كفاءة، بل تقوم ركيزتها الأساسية على مجتمع قوي يقوم بتمكين جميع أفراده من المشاركة في التنمية بصورة مرنة وفعالة وقادرة على التكيف مع التحديات المستقبلية التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية، وتهيئتهم لمواجهة التغيرات المستقبلية في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ولا يمكن لذلك كله أن يتحقق إلا من خلال ضمان التطور المستمر لأدوارهم، وتعديل وإصلاح الأنظمة والتشريعات التي تحد من مشاركة جميع أفراده بصورة أفضل.

يعدُّ تعزيز مرونة المجتمع build resilience أحد أهم السياسات الأمنية الداخلية للدول، وعلى رأس أولوياتها الوطنية. وتهدف من خلاله إلى بناء قاعدة صلبة تمكن أفراد هذا المجتمع من مواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد أمنه واستقراره، وذلك عبر تقوية أفراده وتهيئتهم لمواجهة تلك التحديات، وتهييء بنية تحتية من أنظمة اجتماعية تعزز مكاسب أفراده وتمكنهم من التقدم والتطور بصورة مسؤولة وضمن إطار قانوني وتشريعي يضمن لجميع أفراد المجتمع المساواة في الحقوق والواجبات.

وعلى صعيد "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، فإن أحد أهم محاورها هو حكومة فعالة ومواطنة مسؤولة، ولتحقيق ذلك، ومن خلال سلسلة من الأنظمة والإجراءات التي هدفت إلى تمكين أفراد المجتمع وتهيئتهم لمرحلة تتواءم مع مدى التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تمَّ تحقيقه، فقد صدرت الكثير من القرارات التي استهدفت تمكين المرأة، وأثبتت من خلالها، في عدة مجالات، كفاءة

* محللة وكاتبة سعودية

وتميزًا منقطعي النظير، وفي أحيان كثيرة تجاوزت نظراءها من الرجال فيما أُسند لها من مهام. وامتدادًا لذلك، يعدُّ صدور هذا القرار التاريخي الذي يمنح المرأة استقلالية أكبر في شؤونها ويهدف إلى الوصول إلى تمكين مستدام لها ومنحها حقًا مماثلاً للرجل في بعض المسائل كاستخراج وثائق السفر، وما يخص شؤون الأسرة، خطوة تسابق فيها المملكة الزمن، وتهدف إلى تذليل العقبات أمام المرأة وجميع أفراد المجتمع للمشاركة الكاملة في التنمية.

إن تمكين المرأة وتقوية حقوقها وتعزيز أوضاعها وحمايتها ليست قضية (نسوية)، بل ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتنمية وبناء مجتمع قوي. ويؤدي التمكين المستدام للمرأة دورًا أساسيًا في تقدم الدول؛ لأن ذلك ينعكس بشكل مباشر على منظور تعزيز المواطنة والتنمية. لذا، فإن الدول التي لديها القدرة على تعزيز حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية لديها مؤشرات تنمية مستدامة أفضل وأسرع من تلك الدول التي لا تحظى فيه المرأة بنفس الحقوق.

ومن خلال المضي في تحسين أوضاع المرأة والأنظمة بشكل عام، يتجه المجتمع إلى البعد عن الأيديولوجيات التي وقفت طويلاً أمام تقدمه واستخدمتها تيارات كثيرة للابتزاز السياسي وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، سواء من بعض التيارات في الداخل أو من خلال المنظمات الدولية كذريعة للتدخل في الشأن الداخلي للمملكة.

كان - ولا يزال - منح المرأة وضعًا وحقوقًا أفضل، قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بحضارة وتقدم الأمم، وعندما جاء الإسلام برسالة العدل والمساواة للبشرية، كان أبرز مبادئ هذه الرسالة السامية هو إكرام المرأة.

التعديل الذي صدر لا يعدُّ رفاهية للمرأة، بل على العكس، هو مسألة غاية في الأهمية والحساسية لبناء مجتمع متماسك وقوي،، وهي الآن، أي المرأة السعودية، أصبحت مسؤولة ومساءلة عن قراراتها أمام القانون والمجتمع، وقد أثبتت أنها جديرة بتحمل هذه المسؤولية. ويعدُّ رفع القيود عن المرأة في مسألة السفر ومسائل ذات علاقة بشؤون الأسرة، جزءًا من منظومة قرارات نتوقع صدورها بعد الانتهاء من دراستها، وما سبقها من قرارات تاريخية أبرزها كان رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة، تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة كما نصت عليها الشريعة الإسلامية، والعمل على بناء مجتمع قوي ومتماسك ومهيأ للمستقبل.

في ظل القيادة الحكيمة لسيدي خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، شهدت المرأة في المملكة العديد من القرارات التاريخية التي كسرت الكثير من الحواجز التي وقفت أمام تمكين مستدام للمرأة.

المرأة السعودية ورحلة الحقوق والواجبات

أريج الجهني*

الأول من أغسطس ٢٠١٩ انطلقت شرارة الحقوق الحقيقية في تاريخ المرأة السعودية، وحينما نتحدث عن مفهوم "تاريخ المرأة السعودية"، فنحن نتحدث عن تاريخ نسوي ممتد من العطاء والعمل والنماء. المرأة السعودية حظيت عبر التاريخ بدعم قادة البلاد وثقتهم، رغم ذلك كانت التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية دائمًا ما تجعلها الحلقة الأضعف في العديد من المراحل. فمع إعلان تعديل قوانين الأحوال الشخصية سقط أكبر التابوهات المجتمعية التي كانت ترى المرأة ناقصة الأهلية، فكان يحق للرجل إصدار العديد من الوثائق الرسمية، بينما تمنع المرأة من حرية التنقل خارج الوطن فقط لكونها امرأة، الدولة بحكمتها أحرقت هذا الملف الذي كان يساء استخدامه من قبل البعض بحجج مجتمعية واهية.

التحول الآن، الذي سيكون التحدي الأكبر، أن تنتصر المرأة السعودية لنفسها بأن تثبت وتبرهن أنها على قدر المسؤولية وهي كذلك. فالكثير من الأصوات المعارضة لحرية المرأة يربطون تصوراتهم الشيطانية بها؛ لهذا المحك الحقيقي الآن أن تمارس المرأة حياتها وأن تتقن اللعبة، فلا إفراط ولا تفريط. وعي المرأة بذاتها هو الحاجز الوقائي الذي سيعزز "الصورة الذهنية" ويدعم دخول المرأة السعودية بثقة لساحات التأثير الداخلية والعالمية.

بخضم الاحتفالات بهذه المكاسب علينا أن لا ننسى الواجبات والأصول الراسخة، فالكثير من العمل ينتظرنا في المسار التنويري النسوي، فالمرأة الآن عليها مراجعة الأنظمة والقوانين، فالتيارات المتشددة كانت تجعل المرأة تظهر بقالب "فاقدة الأهلية"، وقد تطرقت لهذا سابقًا بأن الفتاة عندما تصبح تحت وطأة هذه التصورات الجاهلية ستتمرد على الواقع وتصبح ردات فعلها "غير مسؤولة" كما شاهدنا في العديد من قضايا هروب الفتيات. الآن "لا هروب بعد اليوم"، نعم - ببساطة - أنت الآن مواطنة مسؤولة، كوني على قدر هذه المسؤولية، وجود مشكلات أسرية لا تجعليه يمنعك من أن تقفي بهدوء وتعالجي هذه المشكلات.

الهروب من الوطن والهروب من الواقع جميعها حلول غير عادلة وغير آمنة، وتضع صاحبتها في مشاكل لا نهاية لها. اليوم، والمرأة تمتلك حقها الذي كفلته الدولة بقوة القانون، عليها أن تتعامل بعقلانية مع هذه الحقوق، فالكثير من البشر يميلون للحلول الانفعالية والعاطفية

* كاتبة سعودية

مع مشكلاتهم الاجتماعية؛ قد نفهم هذا في السنوات الماضية، أمَّا الآن فلا يوجد أي مبرر لهذه الانفعالات والأصوات المضطربة.

ببساطة اعرفي حقوقك، اطرحي الأسئلة، قبل هذا كله افهمي نفسك وهويتك الذاتية بشكل كافٍ، كوني مستقلة. مشكلتنا الكبرى أننا نميل للهويات الجمعية، وننساق بعفوية خلال ذوات الآخرين فنصبح مجرد نسخ، وهذا أكبر ضرر حقيقي لك ولكينونتك كامرأة. بكل حال ما زال الطريق أمامنا، وما زال الوقت يتسع للعمل والاجتهاد، الركون والتسليم لما يتوقعه الناس منا لا يعني أننا أشخاص جيدون! فهم الدور المجتمعي والحقوق والواجبات يحمي الإنسان ويجعله أكثر استقرارًا وثباتًا، ففي ظل كل هذه التحولات يبقى الاستقرار هو الهدف الحقيقي للأفراد والمجتمعات.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد تكون الأكثر وضوحًا من ناحية التعزيز، لكن يبقى الجانب الثقافي الذي يحتاج المزيد من الدعم، وأن تمارس المرأة السعودية واجبها الثقافي وإيصال أصوات الفتيات بالنبرة المعتدلة والمنطقية. مهم الآن أن يتم فتح قنوات تواصل مع الفتيات من كافة الخلفيات الديموغرافية لدعمهن وتمكينهن. مهم أن تنال الفتاة التي في أقصى الشمال أو الجنوب، ذات الامتيازات التي تنالها الفتيات في المدن الكبرى من خلال برامج حقيقية تدعم الوعي وتمكن المرأة في كل مكان من معرفة ما لها وما عليها، والقادم أجمل.

المرأة السعودية نصف الوطن 2020

نورة عبدالرحمن آل الشيخ*

أنا أخو نورة" كان يقولها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - عندما ينتخي وعند مواقف اتخاذ القرار والشجاعة، كان محبًا لإخوته كثيرًا - رحمه الله - بالأخص الأميرة نورة لقربها منه، وقد أصبحت مضرب المثل في التاريخ السعودي.

مكانة المرأة في التاريخ السعودي كانت كأي دولة جديدة في العالم تعيش حياتها بالطريقة الطبيعية في ذلك الزمان، ومن المفترض أن تتطور مكانتها مثل دول العالم، إلا أن ما حدث في السعودية كان مختلفًا بعد الظهور المفاجئ لزمن الصحوة التي ألغت وجودها وأهميتها في تكوين مجتمع. دعوني لا أسترسل في هذه الحقبة الزمنية من ٣٠ عامًا، فقد كانت لها أسبابها السياسية والمعقدة ولا رغبة لي بالعودة إلى الوراء، ما أريد حقًا أن أسترسل به هو أني وكامرأة في الثلاثينيات من عمري شهدت زمانًا، أنا ومن هم في جيلي، على أحداث لن يشهدها أي مجتمع في التاريخ البشري من قبل.

نحن جيل محظوظ جدًا لحصولنا على فرصة مشاهدة التغيير، وكوننا شهودًا على حقبة زمنية تاريخية ستدرس في المدارس، ومادة غنية للدراسات والمقالات والأبحاث حول العالم، ومادة دسمة للكتابة حول أحداث حقبة ٢٠٢٠ للمملكة العربية السعودية، وما قام به أمير الشباب ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز في تحقيق أحلام وطموحات مجتمع فتي.

سرعة التغييرات التي حدثت منذ ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ مهولة ولا تصدق، ٤ سنوات كانت كفيلة باجتثاث واقتلاع كل ما كان يجعل السعودية هدفًا لأعدائها، وما كان يجعلها مهددة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا بأن تكون من مصافي دول العالم الثالث؛ كانت الشجاعة، والحزم والسرعة شعارًا لهذا التجدد. كلها تحركات غير متوقعة ومُفاجئة للسعوديين ولغير السعوديين، خصوصًا لنا نحن النساء.

موضوع المرأة بالذات في المجتمع السعودي، كان موضوعًا حساسًا للغاية يتسبب بكثير من المشكلات واختلاف وجهات النظر؛ موضوع عملها، وقيادتها للسيارة، وسفرها، واستقلاليتها، وحريتها وحقوقها كمواطنة، بل حتى اسمها الكامل وصورتها الشخصية كانت موضوعًا للجدل لدى عوائل عدة. لم تكن المرأة السعودية تتميز بشخصية قيادية قادرة على مواجهة تلك التحديات بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية التي منعتها ووضعت تحديات عدة أمامها،

* مديرة تسويق وتواصل مؤسسي، عضو فريق نسائي لرياضة الهايكنق

لكن المفاجأة التي حدثت من ٢٠١٦ وبعد إنشاء قطاعات جديدة وفتح مجال العمل لها وتشجيع القطاعات على توظيف وتدريب المرأة وإظهارها بالصورة الحسنة للمجتمعات الدولية والسعي لاستقلالها واستعادتها حقوقها بالتدريج، كانت أشبه بالسراب الذي أصبح حقيقة.

لقد أُعطيت خلال الأربع السنوات الماضية حقوقها كفرد فعال في المجتمع بأحقية اتخاذ قرارات حياتها الشخصية، والتعليمية والمهنية، والقدرة على الاستقلالية دون الحاجة إلى رجل أو ولي ليوافق على مجرى وتطورات حياتها، وما كنا نتأمله ويدور في مجالسنا من أحاديث هو قبول المجتمع لهذه التغييرات، وقد كنت أشبه ما يحدث بنظرية التعلم الاجتماعي الذي استرسل بها "غابرييل تارد" الذي سيجعل المجتمع مع الوقت ليس فقط متقبلاً، بل مستنسخًا لسلوكيات المجتمع. فالمجتمعات تنسخ سلوك أفرادها واحدًا تلو الواحد لتصبح كالقبيلة تتميز بصفة واحدة، كما يحدث الآن في مجتمعنا، وهي الرغبة والطموح للتغيير والبناء والعمل والإنجاز واحترام المرأة وحقوقها، كلها من رؤية الأمير لوطن أفضل، فقد خلق فينا الشغف والحماس للتغيير من تقاليد وعادات ليست من ديننا ولا من أجدادنا.

* مديرة تسويق وتواصل مؤسسي، عضو فريق نسائي لرياضة الهايكنق

تاريخ ١ أغسطس ٢٠١٩ هو يوم تاريخي ثانٍ بعد قيادة المرأة للسيارة، وهو السماح لها باستخراج الجواز وحرية السفر. نسبة قد لا تعاني من موضوع حرية السفر والتنقل بسبب طبيعة العلاقة الأسرية السوية التي تجمع بين الأب وابنته والأخ وأخته، ولكن توجد أيضًا نسبة وقعت تحت مظلة الظلم من المحاكم في حال غياب الأب أو كون ولي الأمر أصغر سنًا، أو حتى التعنت ظلمًا في حق البنات وترك الأبناء في حرية تامة من السفر والدراسة لكونه ذكرًا.

تُعنى المجتمعات المتحضرة بالعلاقات الأسرية أولاً، فهي أساس المجتمع السوي الذي يتم تخريج أعداد هائلة من الأفراد منه ليصبحوا أفراد مجتمع فاعلين. ولعل المجتمع الآن يتعلم كيف يبني بيته من الداخل على أسس من المحبة واحترام الحقوق والمساحات الشخصية ليكون جزءًا من مجتمع حضاري يتوافق مع رؤية وطن طموح في مجتمع حيوي.

كبرت سقف طموحاتنا كنساء سعوديات عندما تمدد الإيمان بنا، لم نعد فقط نسعى للنجاح والتفوق على الصعيد الشخصي في حياتنا فقط، بل لنا الرغبة بإظهار هذا الدعم الذي تلقيناه من وطننا إلى العالم أجمع، ونخبر العالم أننا لا نشعر بالعار والخزي من وطننا، فنحن فخورون بماضينا، وفخورون أكثر بقدرتنا على التغيير، وأننا شهود على زمن لن تشهده دول عدة، فهذا الجيل يتميز بالمرونة، والذكاء الاجتماعي، والفطنة، والشجاعة وسرعة التنفيذ، ولم تعد عناوين المرأة السعودية في الصحافة والإعلام الآن شيئًا مميزًا، فقد أصبحت جزءًا كبيرًا، بل النصف الآخر من الوطن، ولم يعد هناك الحاجة الماسة لترويج أي فكرة عدائية أو إيجابية عن طريق المرأة السعودية.

لقد خضت مغامرة الأسبوعين الماضيين في وضع تحدٍّ أسميناه "تحدي جبل فوجي"، وهو الصعود إلى أعلى قمة في اليابان وأحد أشهر القمم في العالم، وقد رافقني في هذا التحدي فريقي لصعود الجبال، وكنا ٧ بنات سعوديات، ومن المحزن أن خلال رحلتي تلقيت العديد من الرسائل من البنات المتابعات لتحدي هذا الجبل عبر "تويتر" و"سناب تشات"، وأكثر الرسائل التي آلمتني شكاوى الفتيات من عدم قدرتهن على خوض المغامرات بسبب التعنت الأسري فيما يختص بحريتهن وسفرهن وظهورهن، أيضًا بعض التعليقات التي لا تحترم الأدب والذوق العام التي تقول لي إن مكان المرأة هو المطبخ، وتعليقات لا ترتقي إلى أن تمثل فكر الرجل السعودي، ولكن أكثر منظر يتشبث في ذاكرتي من هذه الرحلة عند صعودنا أعلى نقطة ورفع العلم السعودي، كان هناك بعض اليابانيين الذين استأذنوا بتصويري مع العلم، وقد تلقينا بعض الأسئلة من مثل "علم أي دولة هذه؟"، "أنتن سيدات وتصعدن الجبال وحدكن؟"، "لم نشاهد سعوديات من قبل يصعدن جبلاً". لقد كان فخري بصورتي مع العلم شيئًا لا يمكن وصفه، وقد علقت سابقًا

* مديرة تسويق وتواصل مؤسسي، عضو فريق نسائي لرياضة الهايكنق

أني أرغب بمسح الصورة النمطية عن المرأة السعودية؛ لذلك قررت نشر صورتي بالعلم فوق الجبل، وألا أكتفي بمشاركة الصورة مع الأهل والأصدقاء.

جلُّ ما كنت أفكر فيه بعد عودتي من اليابان، هو رغبتي بتغيير نمط الحياة أو الصورة النمطية لكثير من الفتيات اللاتي لم يجدن نمط حياة طبيعية بسبب ظروفهن الاجتماعية والتحديات التي تحيط بهن كونهن نساء. لكن عندما نُمنح طريقًا ممهدًا لنكون مجتمعًا نسائيًا سويًا كسائر المجتمعات الدولية، لها الحق في ممارسة الرياضة والسفر والحق في اتخاذ قرارتها والمشاركة دوليًا دون استحياء أو خجل من جنس أو اسم، ستكون كثير من الفتيات الموهوبات ممثلات مشرفات للوطن، والموضوع المهم من هذا كله أن يفخر الرجال بتفوق نسائهم وتطورات مجتمعهم النسائي في حياتهم بعد هذا التغيير.

* مديرة تسويق وتواصل مؤسسي، عضو فريق نسائي لرياضة الهايكنق

المرأة السعودية نحو مستقبل واعد

غزل اليزيدي*

أولت القيادة الرشيدة اهتمامها الكبير بالمرأة السعودية في شتى المجالات المختلفة، من تعليم وصحة وأنظمة عمل، بما يتماشى مع العقيدة الإسلامية السمحة، وذلك منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - مرورًا بحكامها السابقين، وحتى عهد الملك سلمان - حفظه الله - وولي عهده الأمين. كما أن الباب الخاص بالمرأة في خطة التنمية الثامنة ويسمى باب المرأة والتنمية، لهو خير دليل على جهود الدولة في عملية تنمية المرأة السعودية، ويعتبر ذلك اعترافًا صريحًا بمكانة المرأة السعودية في مجتمعها، فهي تمثل نصفه وتربي النصف الآخر، حيث إن أي نجاح مباشر لها يصب بطريقة غير مباشرة في نجاح نصفها الآخر في المجتمع شريكها الرجل.

نتيجة لذلك، فقد صدرت العديد من التشريعات والقرارات التي تصب في مصلحة المرأة السعودية وتكفل لها حقوقها المشروعة بما لا يخالف الدين الإسلامي، والتي صادقت عليها حكومة المملكة دوليًا لزيادة تأكيدها واعترافًا منها في المحافل الدولية أن المرأة السعودية مساوية لشقيقها الرجل في المجتمع، وأن منحها لهذه الحقوق ما هو إلا حق من حقوقها المشروعة نظاميًا بما لا يخالف الكتاب والسنة.

مع قرب العام الهجري الحالي على الانتهاء، إلا أنه ستبقى ذكرى جميلة له في مخيلة المرأة السعودية. فهو العام الذي حصلت فيه المرأة السعودية على حقوق أخرى ضمنها لها النظام السعودي أسوة بباقي حقوقها؛ حيث أعلنت وزارة العدل السعودية عن رغبتها بتعيين موظفات سعوديات بمسمى كاتبة عدل في الوزارة، ستهدف هذه الخطوة إلى توفير الخدمة العدلية لشريحة كبيرة من النساء في المجتمع. هذا القرار وغيره ما هو إلا اعتراف صريح بالإنجازات المختلفة التي حققتها ولا تزال تحققها المرأة ضمن أروقة الوزارة، سواء في المجال القانوني كأعمال المحاماة، أو كمستشارة وباحثة قانونية وشرعية وغيره.

الجدير بالذكر أن آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة العدل السعودية نصت على أنه ومنذ السماح بتوسيع نطاق عمل المرأة في وزارة العدل خلال العام الماضي، فقد تمَّ تعيين ما يزيد عن ٢٢٠ موظفة في الأقسام المختلفة لوزارة العدل في مختلف مدن المملكة. بالإضافة إلى هذا، فقد وصل عدد المحاميات ممن حصلن على رخصة المحاماة إلى ٤١٨ محامية، مما زاد نسبة الرخص الممنوحة للمحاميات إلى ٢٤٠٪ عن الأعوام الثلاثة التي سبقته. أيضًا، وجود ٣١٤٠ متدربة

* كاتبة متخصصة في العلاقات والمنظمات الدولية

في مجال المحاماة، و٦٧ ممثلة نظامية عن القطاع الخاص بالإدارات القانونية. نتيجة لهذا، فقد استحدثت الوزارة، هذا العام، إدارة نسائية مستقلة في أفرع الوزارة في العديد من مدن المملكة، وذلك بعد فتح المجال لعمل المرأة في أقسامها العدلية.

من جهة أخرى، واستكمالاً في منح المرأة السعودية لحقوقها المشروعة، فقد أعلنت الحكومة السعودية منذ أيام مضت عن إجراء تعديلات في قانون الأحوال المدنية ونظام وثائق السفر وجميعها تصب في مصلحة المرأة، حيث نشرت صحيفة "أم القرى" الرسمية البيان الذي اعتمده الملك سلمان - حفظه الله - والذي تضمن جميع التعديلات في كل من نظام وثائق السفر وقانون الأحوال المدنية بالنسبة للمرأة.

وفيما يتعلق بنظام وثائق السفر، تضمنت التعديلات الأخيرة السماح للمرأة بالسفر دون الحصول على موافقة مسبقة من ولي الأمر في حال بلوغها الواحد والعشرين من العمر، وذلك أسوة بالرجل، وحصر استخراج تصريح السفر للأطفال لمن هم في عمر الحضانة والقاصرين أو المتوفى وليّهم. أيضًا، فقد تمَّ إلغاء المادة الثالثة من نظام السفر، والتي نصت على أن يشمل جواز السفر زوجة حامله وبناته غير المتزوجات وأبناءه من القاصرين.

من ناحية أخرى، فقد تمت مساواة الزوجة بالزوج في حق التبليغ عن حالات الزواج أو الطلاق أو الخلع أو الوفاة، كما نصت المادة الثالثة والثلاثون بعد التغيير على أنه أصبح للأم الحق في التبليغ عن حالات الولادة وذلك بعد أن كان حصرًا على الأقارب الذكور من الدرجة الأولى. بالإضافة إلى هذا، سمح التعديل في اللوائح للمرأة بمنحها لقب "رب الأسرة"، وبهذا يحق لها قانونًا المطالبة بسجل للأسرة من الأحوال المدنية، وستكون رب الأسرة مناصفة مع زوجها في حالة وجود أبناء قاصرين.

أمَّا فيما يتعلق بمحل إقامة الزوجة، فقد شمل التعديل الجديد في المادة الثلاثين من نظام الأحوال المدنية على أن يكون محل إقامة القاصر هو محل إقامة والده أو الوصي عليه، بعد أن كانت الماده تنص سابقًا على أن محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما.

ختامًا، لا يخفى على أحد عمليات التهيئة والاستعداد التي تقوم بها المؤسسات والهيئات الحكومية في سبيل البدء بتنفيذ هذه التعديلات الجديدة في كل من نظام وثائق السفر وقانون الأحوال المدنية للمرأة. كما أنه من غير المستغرب ملاحظة مقدار القبول والترحيب بالتعديلات الجديدة من قبل أغلبية شرائح المجتمع، وبالأخص من الرجل وهو نصفه الآخر والداعم الدائم للمرأة؛ مما يثبت قدرة المجتمع السعودي على مواكبة القرارات الجديدة، لما يمتاز به من نضج فكري ووعي حضاري. كذلك، لقد ثبت للجميع أن المرأة السعودية مؤهلة لمثل هذه التغيرات في الأنظمة، بل وتستحقها لما تتحلى به من ثقة وإدراك كافيين، مما يدحض أيًّا من التكهنات السابقة التي شككت في مقدار وعيها أو التعامل مع هذه التعديلات بالقدر المطلوب من الوعي والمسؤولية؛ لأن أي جهود لزيادة تمكين المرأة السعودية في المجالات المختلفة تصب في صالح تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لها للقيام بدورها على أكمل وجه. فضمان حقوقها وتوفير الوسائل المساعدة لها ما هو إلا عمل جاد يسهم في دعم المجتمع بصفة عامة، كونها نصف المجتمع وأحد عناصر القوة فيه، مما سيساهم في تحقيق الأهداف المرجوة لزيادة تفعيل دور المرأة السعودية في رؤية السعودية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

"الخطاب الإعلامي" وقرارات تمكين المرأة الأخيرة

عبير خالد*

تستمر السعودية بإصلاحاتها الاجتماعية والرؤيوية بالنظر لكافة أطياف المجتمع بمن فيهم المرأة. منذ الإعلان عن الرؤية، وأهدافها تتحقق واحدًا تلو الآخر، وكل أشهر قليلة يصدر أمر أو قرار، مساهمًا ومعززًا لمسيرة الحداثة والتطور. ولعل آخر هذه الإصلاحات قرارات تعديل أنظمة وثائق السفر و"الأحوال المدنية". وتضمّنت التعديلات الأخيرة تمكين المرأة من إصدار جواز السفر، والسفر دون موافقات ولي أمر، وكذلك تضمّنت التعديلات منح المرأة الصلاحية القانونية للتبليغ عن الطفل أسوة بالأب، والقدرة على طلب الحصول على سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، وغير ذلك من القرارات التي تمكّن المرأة اجتماعيًا. وقد تميَّز الإعلام المحلّي السعودي بتغطية تليق بمستوى الحدث، حيث شرحت صحف محلية، مثل: "عكاظ" و"أم القرى" كافة الإصلاحات والقرارات وأبعادها بإلمام كامل، وبلغة واضحة وسهلة. والصحف العالمية، معظمها تناولت الحدث بفرح، مقدّرة جهود سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الكبيرة والمهمة في تمكين المرأة، وقد أشارت بعض الصحف إلى أن أبعاد هذه القرارات التمكينية التي أقرَّها ولي العهد السعودي ستتجاوز السعودية ليكون لها تأثير إيجابي على كل المجتمعات الخليجية والعربية والإسلامية، وذلك للأهمية الاستراتيجية والثقافية التي تمتاز بها السعودية. لا تتردد أي صحيفة عالمية ذات مصداقية في الإشارة إلى جهود ولي العهد السعودي الكبيرة ودعمه لمسيرة تمكين المرأة السعودية في تعليمها، وعملها، وسفرها، وحياتها الاجتماعية والأسرية.

ويمكن ملاحظة أن بعض الصحف العالمية لم تكن مهنية في تغطيتها للحدث، وفي خطابها الإعلامي، ملتصقة بأجندة سياسية، حيث غطَّت خبر تعديل وثائق السفر و"الأحوال المدنية" بلغة استعمارية، وخطاب استعلائي، مستهينة بقوة وأهمية وعمق هذا الإصلاح. مثل هذه الإصلاحات الكبيرة التي تخدم الرؤية الوطنية السعودية، تكشف عن معادن الجهات الإعلامية والصحف، سواء كانت صادقة وصديقة، أو مزيفة وتابعة لأجندة معادية، ذلك أن الخطاب الإعلامي مقياس تُقاس به مصداقية ومهنية المؤسسات الإعلامية التي تغطي شؤوننا المحلية. نحن السعوديين والسعوديات أكثر من يدرك أهمية واستراتيجية هذا التمكين للمرأة، ووحدنا من نستطيع إعطاءه حقه في شرحه والحديث عنه. إننا نعرف وبعمق شجاعة قائدنا الذي تمكَّن

* كاتبة سعودية @AbeerKhalid95

ومكَّننا معه من المضي قدمًا، متجاوزين أي قيود وهمية كانت تأخذ صبغة دينية أو مجتمعية. وكما غرَّد الصحفي "عضوان الأحمري"، قائلاً: "طويت اليوم صفحة من الصراع الديني المجتمعي الذي لا أساس له في الدين، آخر بقايا انقضاض الصحوة على المجتمع والحياة بعد حركة جهيمان. المرأة ولية على نفسها، وتقود سيارتها، وتمارس حقها الطبيعي في الحياة والتجارة والتنقل دون منة وابتزاز". أُومِن أننا كسعوديات نحلم، نؤمن، نعمل، ومثل هذه القرارات تذلل الصعاب وتجعل القانون يخدم أحلامنا وإيماننا وعملنا. كل ذلك سيترجم بمنجزات وطنية تخدم السعودية محليًا وعالميًا، وتجعل تمثيلنا الإعلامي عصريًا وحقيقيًا ويعكس واقعنا المزدهر، واقعنا الطموح. سيبقى الأول من أغسطس ٢٠١٩، يومًا للتاريخ في ذاكرة السعوديين والسعوديات، ففيه تحطَّمت آخر أصنام الوهم.. فشكرًا، شكرًا لزمن الرؤية والحزم.

محمد بن سلمان وتحقيق المستحيلات

سوسن الحربي*

لم تتوقف عبارات التهنئة بيننا - معشر النساء - تعبيرًا عن السعادة بعد أنباء تعديل الحكومة السعودية لنظام وثائق السفر ونظام الأحوال المدنية، فبين كلمة "معقولة" وكلمة "مستحيل"، كان الامتنان جليًا لسمو ولي العهد السعودي، الداعم الأول للمرأة الذي أعلن مساندته لها في حوار سابق مع "بلومبيرغ"، مؤكدًا أن هناك حقوقًا للمرأة في الإسلام لم تحصل عليها، لتتوالى بعدها عدة مكاسب حقيقية للمرأة السعودية.

لقد وضعت القيادة الرشيدة جهودها في تحقيق العدالة الاجتماعية كونها من أهم مراحل الإصلاح، والذي عززته التعديلات الأخيرة التي منحت المرأة الكثير من الحقوق لم تكن متاحة لها في الماضي، أكثر من موضوع حرية السفر، منها حق التبليغ عن ولادة الطفل والطلاق والزواج، إضافة إلى استخراج الوثائق الرسمية، التي كانت تمثل فصلاً من فصول معاناة بعض الأسر، وهو ما لامسته حينما كنت أعمل في إحدى الجهات المعنية بقضايا المرأة، فقد واجهتُ العديد من القصص المؤلمة المرتبطة بتعنت "ولي الأمر" إما زوج أو أب أو أخ، فهذا يحرمها من حقوقها بالتعليم أو يمتنع عن تسجيل أبنائها بالوثائق الرسمية، وآخر لا يمنحها حرية العمل أو التنقل وغيرها من القضايا المؤذية لكرامتها وإنسانيتها. ومن المكاسب الأخرى التي حصلت عليها السعوديات في التعديلات، الموافقة على تعديل نظام العمل، لمنح المزيد من الحقوق للمرأة العاملة ووضعها على قدم المساواة مع الرجل.

يعتبر تمكين المرأة على الساحة الوطنية، من أهداف "رؤية السعودية ٢٠٣٠" التي منحتها أدوارًا تنموية فعالة لتحقيق نجاحات لطالما حلمت بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فقد كان موضوع دخول المرأة المجال القضائي أو العسكري من الأمور المستحيلة في السابق، لكنها تحولت إلى واقع ملموس في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين.

لا يمكننا أن نصف حجم الفخر والاعتزاز بالدعم الكبير الذي نجده من القيادة والمجتمع، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، متجاوزين التحديات الأيديولوجية والمجتمعية بأنظمة وقوانين تدفع عجلة الانتماء والمواطنة، وبذلك ينتهي زمن الاستغلال السياسي لقضايا المرأة السعودية، لنبدأ بواجباتنا بنشر الوعي لتحمل المسؤولية والالتزام تجاه الحرية الممنوحة لخدمة الوطن.

وأخيرًا.. "ما أجمل الشعور بالاستقلالية"..

* باحثة في الإعلام السياسي

المرأة السعودية في رؤية الأمير

حنان القعود*

بعد عقود من الانتظار تحصل المرأة السعودية على حقها في استخراج جواز سفرها دون موافقة ولي أمرها.

نعم، صار الحُلم حقيقة وأبصر النور في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، فلتسجل يا تاريخ هذا الخبر الذي تداولته الصحف وضجت به مواقع التواصل الاجتماعي وتلقفه السعوديون والسعوديات بفرحةٍ غامرةٍ.

ولم يكن هو الخبر الوحيد، وإن كان الأهم، وفقًا للاحتياج والمطالبات الأخيرة.

كان ضمن نقاط وردت تحت عنوان عريض يضم تعديلات لنظام وثائق السفر والأحوال المدنية، فالآن مُنحت الحقوق ذاتها للذكر والأنثى فيما يتعلق بحرية السفر لمن تتجاوز أعمارهم الواحد والعشرين عامًا.

ومنحت الأمهات صلاحيات أكبر في تسجيل مواليدهن ورعاية أطفالهن.

قوانين عديدة تمَّ تعديلها بما يكفل الإنصاف للمرأة، وهو ما وعد به أمير العزم والشجاعة ووفى بوعده وهو رجل الوفاء الاستثنائي، وما زال يدهشنا بهذه الإصلاحات والانطلاقة نحو مستقبل لا تقبل فيه مملكتنا بغير السيادة والصدارة، مستقبل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" التي يقودها هذا الأمير الحالم الطموح وشعبه ذو الهمّة العالية.

لقد آمن سمو الأمير محمد بن سلمان بشعبه رجالاً ونساء، وإذ مكّن المرأة السعودية من حقوقها، فهذا سيعود على الوطن بالنفع الكبير. فنصف المجتمع سينهض ليدعم النصف الآخر يدًا بيد على حدٍ سواء.

انعكاسات هذا القرار كبيرة وعميقة على المدى القريب والبعيد، وثقة المرأة بذاتها ستتضاعف وشعورها بالأمان والاستقلالية سيخلق منها امرأة قوية فاعلة متفاعلة في المجتمع. كما أن الأعباء على الرجل السعودي ستخف، فلم تعد الأنثى مسؤولية يحمل همها ويقلقه أمرها ومآلها من بعده، بل أصبحت شريكًا حقيقيًا يحمل كامل الحقوق والصلاحيات التي بموجبها ستكون قادرة على إعالة نفسها وشق طريقها دون الحاجة لمعونة أحد.

كما أن رجال وطني أوفياء عظماء، وإن كان هناك حالات شاذة لم تحسن استخدام صلاحياتها على المرأة؛ فبالمقابل هناك الملايين منهم حملوا هذه الأمانة بكل حب وحنوٍّ ودفءٍ.

* كاتبة سعودية

آن الأوان ليرتاح الرجل الأمين العادل، كما حان وقت زوال حكم الولي الطاغية المتجبر.
هو عصر المساواة العادلة، والنهضة التي لا تحتمل التراجع ولا التأجيل.
تبعات هذا القرار ستثبت لكل من حاول التشكيك باهتمام القيادة بالمرأة وشؤونها بأن مزاعمهم واهية وبأن مكانة المرأة السعودية لدى الحكومة - كانت وما زالت - وستبقى عالية.
تلك الأقليات التي حاولت نخر جدار الثقة بين الرجال والنساء في بلادي ستخرس للأبد، فالرجل السعودي لا طاقة له دون دعم المرأة وحنانها، والمرأة السعودية لا قوة لها دون احتواء الرجل.
حاولوا التشكيك والاصطياد في الماء العكر وفي كل مرة عادوا خائبين، فمع كل هجمة بائسة يتلقون ضربة موجعة تثبت لهم بأن هذا الوطن شامخٌ بأبنائه من الجنسين.
هنيئًا لك يا وطني هذا التلاحم، وهنيئًا لأبنائك وبناتك بمحمد.

تمكين المرأة في سوق العمل في ظل "رؤية السعودية 2030"

د. نعيمة المويشير*

تسعى "رؤية السعودية ٢٠٣٠" لحل ومواجهة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، وأحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي هي البطالة من فئة الشباب، حيث تبلغ معدلات البطالة لعام ٢٠١٨ في المملكة ١٢.٧٪، ولطالما شكلت النساء النسبة الكبرى، حيث تصل نسبة الإناث العاطلات عن العمل إلى ٣٢.٥٪، بينما الذكور ١٢.٧٪ كما هو موضح في شكل ١. أسباب عديدة تعود إلى ارتفاع نسبة معدلات البطالة للعنصر النسائي، ومن أهمها عدم ملاءمة ظروف العمل في القطاع الخاص، لهذا لا بدَّ من تحسين بيئة العمل وظروفه لتلائم احتياجات ومتطلبات العنصر النسائي. تبنت الحكومة العديد من البرامج والمبادرات لدعم تمكين المرأة للعمل في "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وهو ما أريد تسليط الضوء عليه في هذه المقالة. لفعل ذلك لا بدَّ من تبيان دواعي تبني هذه المبادرات لتمكين المرأة السعودية في سوق العمل من خلال تقديم لمحة عن المرأة في سوق العمل في المملكة أولاً، ثم استعراض المبادرات والبرامج التي تمَّ تبنيها من خلال الرؤية لتوفير فرص عمل ملائمة وذلك من خلال زيادة ملاءمة أماكن العمل للمرأة والحد من العوائق العملية والثقافية والسلوكية التي تعيق توظيف المرأة، وأخيرًا النتائج المرجو تحقيقها.

شكل 1 معدل البطالة في المملكة العربية السعودية حسب الجنس (2010-2018)

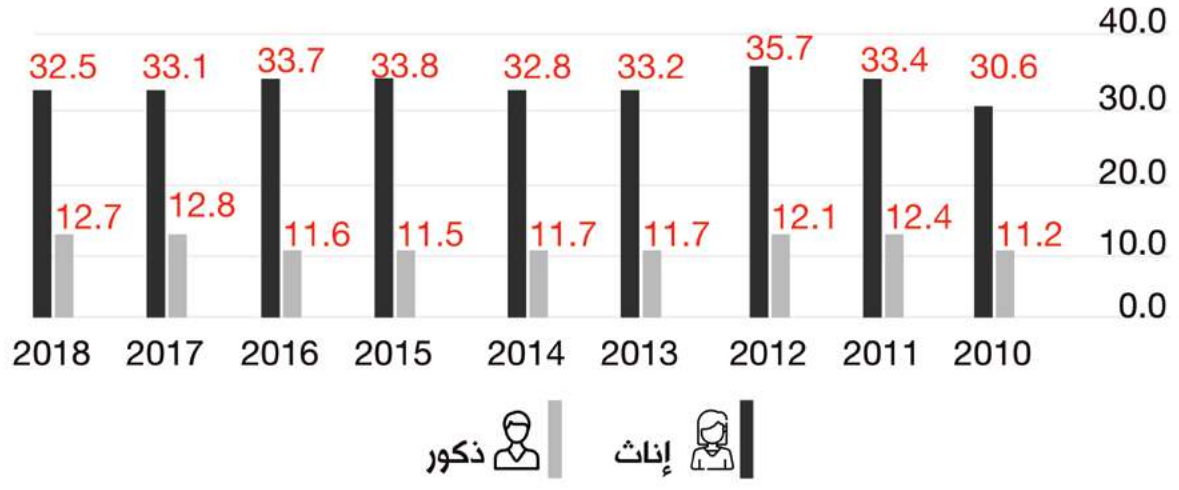

* أستاذ مساعد، جامعة الجوف

أولاً: المرأة في سوق العمل

تساهم المرأة في سوق العمل (سواء في القطاع الخاص أو الحكومي) بنسبة أقل من مساهمة الرجل، فنسبة القوى العاملة من الإناث السعوديات في عام ٢٠١٧ يقارب ٦٪ في القطاع الخاص، و٤٠٪ في القطاع الحكومي كما هو واضح في شكل ٢ و٣، ومع ازدياد عدد الخريجات من الإناث من التعليم العالي كما هو واضح في جدول ١، بات الأمر يشكل تحديًا كبيرًا لخلق فرص وظيفية ملائمة للباحثات عن العمل من أصحاب المؤهلات العلمية العالية. ومن أهم التحديات والمعوقات التي واجهت الباحثات عن العمل من الإناث، المعوقات الاجتماعية مثل النقل والمسؤوليات الاجتماعية التي تمنعهن من المشاركة بفعالية في القوى العاملة. تحدٍّ آخر يواجه الباحثين عن عمل من كلا الجنسين، هو عدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل والمهارات المطلوبة. وما يقارب ٩٣٪ من الشركات في السعودية تواجه صعوبة في إيجاد موظفين ذوي مهارات، و٥٠٪ من خريجي الجامعات السعودية هم خريجو تخصصات نظرية، وهو ما أدى إلى حدوث فجوة كبيرة بين متطلبات السوق وتخصصات الخريجين.

شكل 2 نسبة القوى العاملة في القطاع الخاص حسب الجنس

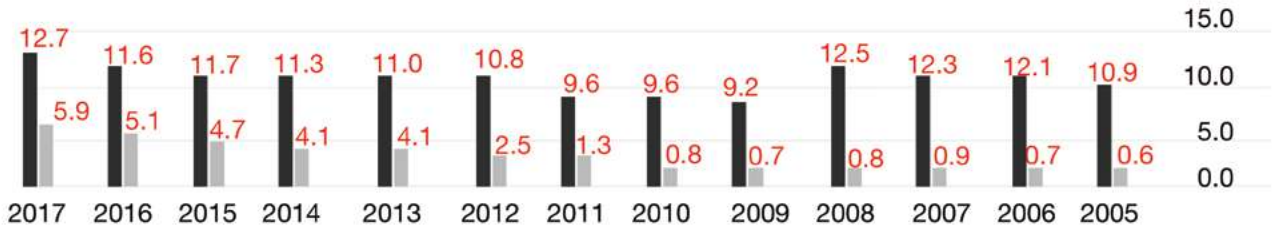

شكل 3 نسبة القوى العاملة في القطاع الحكومي حسب الجنس

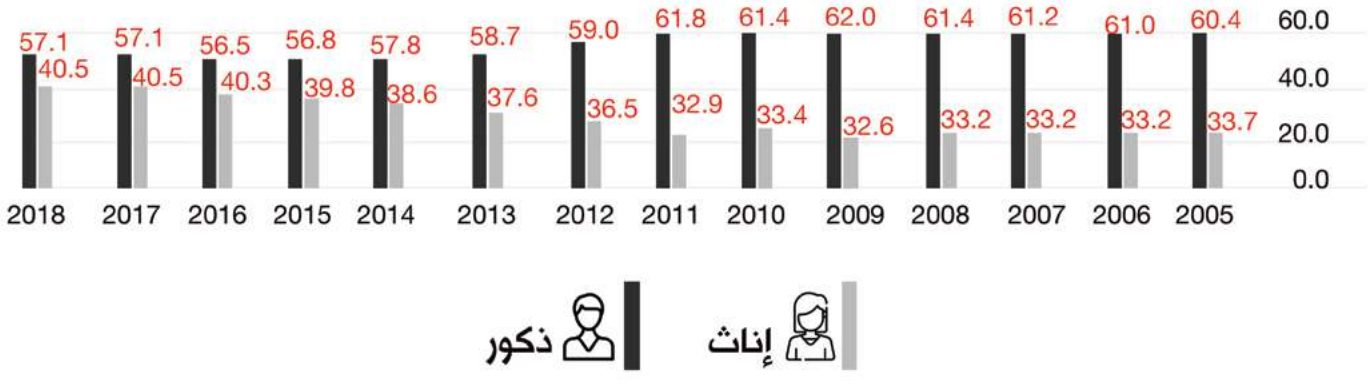

* أستاذ مساعد، جامعة الجوف

جدول 1 عدد الخريجات الإناث في التعليم العالي

العام	دكتوراه	زمالة	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط
2010	190	58	1.232	1.867	59.084	10.161
2011	72	34	1.520	1.567	61.797	7.097
2012	96	4	1.413	2.910	60.740	7.281
2013	98	30	1.845	9.099	75.387	8.646
2014	53	0	1.448	3.405	87.834	7.174
2015	88	29	2.220	3.405	102.834	7.795
2016	89	0	2.436	3.427	118.877	11.037

لهذا تبنت المملكة العديد من المبادرات والبرامج إلى جانب التعديل على بعض القوانين التي تعمل على توفير بيئة عمل مرنة وملائمة لظروف المرأة السعودية. ومن ضمن هذه المبادرات مبادرة العمل عن بعد، ومبادرة طاقات لتسهيل البحث عن فرص عمل مناسبة لكلا الجنسين، إلى جانب مبادرة دروب لتوفير برامج تدريبية، وبرنامج مراكز ضيافة الأطفال لتوفير خدمات رعاية أطفال بأسعار مناسبة للنساء العاملات. هذا إلى جانب تمكين المرأة من العمل في قطاعات لم يسبق لها العمل فيها من قبل، مثل: العمل في قطاع الطيران والقطاع الأمني والرياضي والسياسي. ومن أهم أهداف "رؤية السعودية "٢٠٣٠، خفض نسبة البطالة من ١١.٦٪ إلى ٧٪ ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وفيما يلي استعراض لأهم هذه المبادرات وكيف ستساهم في تمكين المرأة السعودية في سوق العمل.

ثانياً: تمكين المرأة في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠"

مبادرة العمل عن بعد: تعتبر المرأة إحدى الشرائح المستهدفة من هذه المبادرة كونها ستساهم في رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوفير ساعات عمل مرنة لتسمح للأفراد بالوفاء بالالتزامات الأسرية. وبرنامج العمل عن بعد هو مبادرة وطنية تهدف إلى توفير بيئة عمل مناسبة لكل من أصحاب العمل والباحثين عن وظائف يمكن القيام بها بعيدًا عن أماكن العمل المعتادة. وتستهدف هذه المبادرة توفير ١٤١ ألف فرصة عمل في خلال ٢٠٢٠.

* أستاذ مساعد، جامعة الجوف

١ - مبادرة دروب: تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء برنامج وطني للتعليم الإلكتروني لتطوير مهارات الباحثين عن العمل ولملاقاة احتياجات سوق العمل، والعنصر النسائي إحدى الفئات المستهدفة في هذه المبادرة أيضًا. وكان الهدف تطوير ١٨٠ ألف مهارة، وتمَّ تحقيق ٢٢٩ ألف مهارة في ٢٠١٦، والجهود مستمرة لرفع المستوى المهاري للسعوديين من كلا الجنسين بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وتحقيق مليون مهارة مطورة في ٢٠٢٠، ما سيساهم بملاقاة احتياجات سوق العمل وامتلاك المهارات المطلوبة للعمل في القطاع الخاص.

٢ - مبادرة طاقات: تهدف إلى ربط أصحاب العمل والباحثين عن العمل من خلال تقديم نافذة واحدة لجميع خدمات سوق العمل، حيث تساعد الباحث عن العمل في إيجاد الوظيفة المناسبة. وترتكز هذه المبادرة على تقديم وتبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية لزيادة استقرار وتطوير القوى العاملة، والنساء إحدى الفئات المستهدفة أيضًا في هذه المبادرة.

٣ - برنامج مراكز ضيافة الأطفال: لتوفير خدمات رعاية أطفال بأسعار مناسبة للنساء العاملات وذلك لزيادة استقرار المرأة الوظيفي، ورفع مستويات الجودة بتكلفة معقولة وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

٤ - برنامج عمل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (توافق): يهدف إلى تمكين وتوظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على العمل، وتمَّ توفير ما يقارب ٩٢٧٣ وظيفة للإناث، و٢٨٠١ وظيفة للذكور.

٥ - السماح للمرأة بقيادة السيارة: وهو ما انعكس بالإيجاب على تمكين المرأة وتوفير بيئة عمل داعمة ومناسبة لها من خلال تخفيف وإزالة أحد أهم معوقات وصول المرأة لمكان عملها والسماح بالتنقل بحرية أكبر من قبل.

٦ - تمكين المرأة بشكل أكبر اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا: تمَّ السماح للمرأة بالعمل في قطاعات لم يسبق لا العمل فيها من قبل، مثل: العمل في القطاع الأمني، وقطاع الطيران، والقطاع الرياضي، إلى جانب تمكينها سياسيًا. وسعت الجهات المختصة لتمكين المرأة السعودية اقتصاديًا من خلال تسهيل وصولها للموارد التي تحتاجها للبدء ولإدارة مشروعها التجاري، وذلك من خلال إتاحة العديد من البرامج الداعمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والمرأة بالتأكيد إحدى الفئات المستهدفة في هذه البرامج الداعمة.

٧ - التعديل على نظام الولاية: وهو الذي سمح بتمكين المرأة من استخراج الجواز وبطاقة الأحوال وإمكانية السفر، وهو ما سيسهل تنقل المرأة بما يخدم مصلحتها الشخصية والمهنية.

الجدير بالذكر أن جميع هذه الجهود لتمكين المرأة في ظل "رؤية السعودية "٢٠٣٠، كانت من ضمن البرنامج التحولي ٢٠٢٠، مما يعني أن هناك المزيد من المبادرات التي ستساهم في تمكين المرأة بشكل أكبر في البرامج لما بعد ٢٠٢٠. ثم إن التركيز على تمكين المرأة في سوق العمل وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة لها سيؤثر بالتأكيد بشكل إيجابي على الاقتصاد السعودي، كون أن البطالة تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، وتشكل البطالة النسائية النسبة الكبرى. كذلك إزالة معيقات توظيف المرأة وتحسين بيئة العمل للمرأة السعودية سيعمل على خفض معدلات البطالة بشكل ملحوظ في المملكة.

خدمات مركز سمت